إعتراضات العكبري (٦١٦) النحوية في اللباب
دراسة نحوية نموذجاً في العوامل

Al-Akbari's (616) Grammatical Objections To The Core

A Grammatical Study As A Model In Factors

م. د. أسامة حمدان عبدالله

Lect- osama hamdan abdallah

dr.osamahamdan85@gmail.com

ديوان الوقف السنِّي

دائرة المؤسسات الدينية والخيرية

مديرية أوقاف الرصافة

07810033260

الملخص

اهتم هذا البحث الموسوم **بـ(اعتراضات العكبري (٦١٦) النحوية في اللباب دراسة نحوية نموذجا في العوامل)** بذكر تلك الاعتراضات النحوية في العامل التي ذكرها العكبري في كتابه اللباب في علل البناء والإعراب فيورد الاعتراضات بشكلٍ سلسٍ من دون تعقيد، وقلّما نجد مسألة نحوية يذكرها ولا يذكر فيها رأيين أو أكثر، فحين يذكر أقوال النحاة في مسألة معينة يبين القول فيها مرجحا رأيه بين أئمة النحاة، مستندا في ذلك على الأدلة الواضحة، وهذا ما سعى إليه الباحث لبيانه. ومن الله التوفيق.

Abstract:

This research, marked by (Al-Akbari's (616) grammatical objections in Al-Lbab, a grammatical study as a model in the factors), was concerned with mentioning those grammatical objections in the factor that Al-Akbari mentioned in his book Al-Lbab in the ills of construction and syntax. In it, he mentions two or more opinions, when he mentions the sayings of grammarians on a specific issue, he shows the saying in it, preferring his opinion among the imams of grammarians, based on clear evidence, and this is what the researcher sought to explain. And from God is success.

* * *

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته الغر الميامين ومن اهتدى بهديهم وتخلق بأخلاقهم إلى يوم الدين. وبعد:

جاءت هذه الدراسة محاولة لرصد بعض الاعتراضات التي ذكرها العكبري في كتابه اللباب في علل البناء والإعراب إذ كانت له اعتراضات متنوعة في كتابه في الأسماء والأفعال والحروف، فتنوعت اعتراضاته لتشمل جميع المسائل النحوية في كتابه، وقد اقتصرت على اعتراضته في العوامل. والله ولي التوفيق والقادر على ذلك.

ولا يكفي بحث بسيط أن يدرس جميع الجوانب، فدرستُ جانب مهم إذ أن هناك اعتراضات في مسائل أخرى.

واقتضت طبيعة البحث أن يقسم على مبحثين تسبقه مقدمة وتعقبه خاتمة. اشتمل المبحث الأول على أربع مسائل الأولى: العامل في المبتدأ والثانية: العامل في الخبر والثالثة: العامل في الفاعل، والرابعة عامل النصب في خبر كان، وكان نصيب المبحث الثاني على ثلاث مسائل الأولى: عامل النصب في خبر (ما) الحجازية، والثانية عامل الرفع في الفعل المضارع، والثالثة: عامل الجزم في جواب الشرط.

وأسأل الله أخيرا أن أكون موفقا فيه، وأن يكون هذا العلم نافعا وخادما للعلم والدين، إنه سميع مجيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

* * *

المبحث الأول

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: العامل في المبتدأ

لقد دون النحويون في كتبهم التباين في عامل المبتدأ وذكروا تلك التفاصيل والاختلافات بشكل مفصل نبينه من هذا المبحث.

المبتدأ : ((هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه ، أو الصفة الواقعة بعد ألف الاستفهام أو حرف النفي رافعة لظاهر ، نحو : زيدٌ قائمٌ ، و أقائمٌ الزيدان ، و ما قائمٌ الزيدان))[١].

والمبتدأ نوعان : مبتدأ له خبر وهو الغالب ، ومبتدأ له خبر مرفوع يُغني عن الخبر.

الخلاف في رافعه على أربعة مذاهب[٢]:

المذهب الأول : مذهب البصريين ؛ الذين ذهبوا إلى أنّ المبتدأ رُفع بالابتداء

وقد وقع الخلاف بينهم في معنى الابتداء على ثلاثة أقوال :

القول الأول: مذهب سيبويه (١٨٠) : ذكر سيبويه أنّ الرافع للمبتدأ هو الابتداء ولم يذكر تعريفاً للابتداء[٣] ، وذهب مذهب سيبويه ابن جني إذ قال : ((والمبتدأ مرفوعٌ بالابتداء ؛ تقول : زيدٌ قائمٌ ، ومحمدٌ منطلقٌ ، فزيدٌ ومحمدٌ مرفوعان بالابتداء وما بعدهما خبرٌ عنهما))[٤].

القول الثاني ما نسبه العكبري لجمهور البصريين من أن الرافع للمبتدأ هو الابتداء ، ثمّ ذكر أنّ الابتداء عندهم هو كون الاسم أولاً مقتضياً ثانياً, ثمّ قال: وهذا هو القول المحقق والدليل على ذلك من وجهين[٥] : **أحدهما:** أنّ هذه الصفة مختصة بالاسم والمختص من الألفاظ عامل ، فكذلك من المعاني. **وثانيهما:** أنّ المبتدأ معمول , ولا بدّ له من عامل ، ولا يجوز أن يعمل في نفسه ؛ لامتناع كون المعمول عاملاً في نفسه ، كما يمتنع أن يكون الشيء علةً لنفسه.

---

(١) التعريفات / ٨٥.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب / ١٧٠، همع الهوامع : ٣٦٣/١.

(٣) ينظر : الكتاب : ١٢٨/٢.

(٤) اللمع / ١٠٤.

(٥) ينظر: اللباب: ١٢٦/١.

القول الثالث: ما نسبه النحاة لجمهور البصريين ؛ من أنّ الابتداء هو العامل في المبتدأ ؛ وأنّ معنى الابتداء هو تعريه من العوامل اللفظية وإسناد الخبر إليه ، وقد نسبه العكبري[١] إلى المبرد (٢٨٥)[٢] ، وتبعه الجرجاني (٤٧١)[٣]، والزمخشري (٥٣٨) ، وابن يعيش[٤].

قال الجرجاني: ((إنّ عامل الرفع في الإسم المبتدأ تعريه من العوامل الظاهرة، وما يجري مجراها ، ولا يُذكر الإسناد ، إذ قد عُلِمَ أنّ التعري لا يكون إلاّ مع الإسناد))[٥].

ودليلهم: ((إنما قلنا إنّ العامل هو الابتداء ؛ والابتداء هو التعري من العوامل اللفظية ؛ لأنّ العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف ، وإنّما هي أماراتٌ ودلالات، فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تُميّز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما من التمييز بمنزلة صبغ الآخر. فكذلك ها هنا))[٦].

واعترض العكبري بقوله : ((ولا يجوز أن يكون تعريه من العوامل اللفظية عاملاً ؛ لأنّ ذلك عدم العامل ، وعدم العامل لا يكون عاملاً))[٧]، وقال أيضا: ((ولا يجوز أن يكون إسنادُ الخبر عاملاً لأنّ الإسناد يكون بعد المبتدأ ، ومن شرط العامل أن يتقدم على المعمول لفظاً وتقديراً))[٨].

ويرى العكبري أنّ العامل في المبتدأ الابتداء، وهو التعرية مع إسناد الخبر إليه لم يجعل للخبر عملاً في المبتدأ وإنّما جعل العامل فيه قرينة معنوية وهي التعرية وذكروا إسناد الخبر إلى المبتدأ والمبتدأ لا بدّ له من خبر إذ تتم به الفائدة ولا يوجد مبتدأ إلاّ وهو مسندٌ إلى خبر.

المذهب الثاني : قول الزجاج(٣١١) ((العامل في المبتدأ ما في المتكلم نفسه؛ لأنّ الاسم لمّا كان لا بُدّ له من حديث يُحدَّث به عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ))[٩].

واعترض العكبري رأي الزجاج من وجهين[١٠]:

---

(١) ينظر: اللباب: ١٢٦/١.
(٢) ينظر المقتضب : ٤٠٤/٤
(٣) ينظر: ينظر المقتصد في شرح الإيضاح : ٢١٤/١.
(٤) ينظر شرح المفصل: ٢٢٣/١.
(٥) المقتصد في شرح الإيضاح: ٢١٤/١.
(٦) الإنصاف: ٥٧/١.
(٧) اللباب/١٢٦/١.
(٨) اللباب: ١٢٧/١.
(٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش : ٢٢٣/١.
(١٠) ينظر: اللباب: ١٢٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٢٣/١

الوجه الأول: أنّ تصور معنى الابتداء سابقٌ على تصور معنى الخبر ، والسابق أولى أن يكون عاملاً.

الوجه الثاني: أنّ رُتبة الخبر بعد المبتدأ ، ورُتبة العامل قبل المعمول فيتنافيان.

المذهب الثالث : مذهب الكوفيين ؛ أن العامل في المبتدأ هو الخبر ، وقد احتجوا بقولهم: إنّما قلنا إنّ العامل في المبتدأ هو الخبر ؛ لأن المبتدأ لا بُدّ له من خبر فوجب أن يكون عاملاً فيه إذ لا يتحقق ذلك المعنى إلاّ به[١].

واعترض العكبري رأي الكوفيين من وجهين: **أحدهما** أنّ المضمر فرع المظهر ، فإذا لم يعمل الأصل فالفرع أولى، **وثانيهما**: أنّ الضمير قد يكون في الصلة، فلو عَمِل لعَمِلَ فيما قبل الموصول))[٢].

يظهر مما سبق أن أقوى المذاهب مذهب البصريين: أنّ العامل في المبتدأ هو الابتداء ، وأنّ معنى الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية وإسناد الخبر إليه ، وأؤيد الأنباري في أنّ المبتدأ وقع في أقوى أحواله وهو الابتداء فأعطي أقوى الحركات وهو الرفع[٣].

المسألة الثانية: العامل في الخبر:

الخبر هو الجزء التي تتم به الفائدة[٤]، وقد وقع الخلاف في عامل الخبر على أربعة مذاهب:

المذهب الأول: نسبه أبو بركات(٥٧٧) إلى قوم من البصريين قولهم: إنّ الابتداء هو العامل في الخبر[٥]، ونسبه العكبري إلى ابن السراج[٦]، وجاء في الإنصاف أن حجة البصريين قولهم: ((إذا ثبت أنّ الابتداء عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره قياساً على غيره من العوامل ، نحو (كان) وأخواتها... فإنّها لمّا عملت في المبتدأ عملت في خبره فكذلك ها هنا))[٧].

وقال ابن يعيش: ((وأمّا العامل في الخبر، فذهب قومٌ إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده وهو ظاهر مذهب صاحب الكتاب[٨] ألا ترى إلى قوله: (وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما)[٩].

---

(١) ينظر : أسرار العربية / ٨٤.
(٢) اللباب: ١٢٧/١.
(٣) ينظر أسرار العربية / ٨٥.
(٤) ينظر: شرح التوضيح للمرادي: ٤٧٤/١.
(٥) ينظر : الإنصاف: ٥٦/١.
(٦) ينظر: اللباب: ١٢٨/١.
(٧) الإنصاف: ٥٧/١.
(٨) أي: الزمخشري.
(٩) شرح المفصل : ٢٢٣/١.

وما ذهب إليه أصحاب هذا المذهب اختاره ابن الحاجب[١]، ووافقهم العكبري.

يتبين مما سبق أن رأيهم فيه ضعف فقد اعترضه بعض النحاة ومنهم: ابن عصفور(٦٦٩) قائلا: ((إنّ إعمال الابتداء يؤدي إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر ، وهما المبتدأ والخبر ، وذلك لا نظير له))[٢]، وابن مالك(٦٧٢) من وجوه أربعة[٦]: ((**أحدها**: أنّ الأفعال أقوى العوامل ، وليس فيها ما يعمل رفعين من دون إتباع.**الثاني:** أنّ المعنى الذي يُنسب إليه عمل ويمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه كالتمني والتشبيه أقوى من الابتداء، لأنه لا يمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه، والقوي لا يعمل إلاّ في شيء واحد وهو الحال، فالابتداء الذي هو أضعف أحقُّ ألا يعمل إلاّ في شيء واحد **الثالث:** أنّ الابتداء معنى قائم بالمبتدأ، لأنّ المبتدأ مشتق منه، والمشتق يتضمن معنى ما اشتُقَ منه، وتقديم المبتدأ على الخبر ما لم يعرض مانع جائز بإجماع من أصحابنا، فلو كان الابتداء عاملاً في الخبر لَزِمَ من جواز تقديمه على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوي الأضعف، وتقديم معمول العامل المعنوي الأقوى ممتنع فما ظنك بالأضعف؟ **الرابع :** أنّ عمل الخبر عملٌ وُجِدَ بعد معنى الابتداء ولفظ المبتدأ، فكان بمنزلة وُجود الجزم بعد معنى الشرط والاسم الذي تضمنه ، فكما لا يُنسب الجزم لمعنى الشرط بل للاسم الذي تضمنه كذلك لا يُنسب رفع الخبر بالابتداء بل للمبتدأ))[٣].

المذهب الثاني: مذهب سيبويه أنّ العامل في الخبر هو المبتدأ، قال سيبويه: ((وهذا عبدالله معروفاً) فـ(هذا) اسم مبتدأ يُبنى عليه ما بعده وهو (عبدالله)، ولم يكن ليكون (هذا) كلاماً حتى يُبنى عليه أو يُبنى على ما قبله، فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسندٌ إليه ، فقد عَمِلَ (هذا) فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده))[٤].

وقال في موضع آخر وهو يتكلم على المبتدأ ((فأمّا الذي يُبني عليه شيء هو هو ، فإنّ المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء))[٥]، وتبعه ابن جني(٣٩٢)، قال في اللمع: ((إذا كان الخبر مفرداً فهو المبتدأ في المعنى ، وهو مرفوع بالمبتدأ ، تقول : زيدٌ أخوك ، ومحمد صاحبك،

(١) ينظر الإيضاح : ١٨٢/١.
(٢) شرح الجمل : ٣٤١/١.
(٣) شرح التسهيل : ٢٦١/١ - ٢٦٢، وينظر الهمع : ٣٦٤/١.
(٤) الكتاب : ٧٥/٢.
(٥) الكتاب: ٢٥/٢.

فزيدٌ هو الأخ ، ومحمد هو الصاحب))[١]، واحتج ابن الخباز لرأي ابن جني فقال : ((وذلك لأنّ الابتداء لمّا عمِل في المبتدأ صار مقتضياً للخبر ، فلمّا اقتضاه عمِلَ فيه))[٢].

وقال ابن مالك: ((ومذهب سيبويه أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وأنّ الخبر مرفوع بالمبتدأ، صرح بذلك في مواضع كثيرة ،... وقوله هو الصحيح لسلامته مما يرد على غيره من موانع الصحة))[٣].

واعترض أبو البركات بقوله: ((وهذا أيضاً ضعيف لأنه متى وجب كونه عاملاً في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره. لأنّ خبر المبتدأ يتنزل منزلة الوصف ، ألا ترى أنّ الخبر هو المبتدأ في المعنى كقوله : (زيدٌ قائمٌ ، وعمرو ذاهبٌ) أو منزلاً منزلته ، وكقولهم (أبو يوسف أبو حنيفة) أي يتنزل مزلته في الفقه، قال الله تعالى : ﴿وَأَزْوَاجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْۗ﴾ [الأحزاب:٦] أي تتنزل منزلتهن في الحرمة والتحريم، فلما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى ، أو منزلاً منزلته تنزلّ منزلة الوصف ؛ لأنّ الوصف في المعنى هو الموصوف))[٤]، وقد ضعّف العكبري ما ذهبوا إليه من وجهين[٥]:

الوجه الأول: ((أنّ المبتدأ كالخبر في الجمود والجامد لا يعمل.

الوجه الثاني : أنّ المبتدأ لو عمِل في الخبر لم يَبطل بدخول العامل اللفظي ؛ لأنه لفظي أيضاً، ومن مذهبهم أنّ العامل اللفظي لا يعمل في المبتدأ والخبر))

المذهب الثالث: مذهب المبرد أنّ الابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر[٦]، ونسبه أبو بركات لسيبويه فقال: ((وذهب سيبويه وجماعة معه إلى أنّ العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ جميعاً))[٧].

واختاره الجرجاني قائلا: ((أنّ خبر المبتدأ في قولك: (زيدٌ ضاربٌ ، وعمرو ذاهبٌ) هو الثاني من الجزأين، ويعمل الرفع فيه ما يعمل في المبتدأ والمبتدأ جميعاً ؛ إذا قلت: زيدٌ ضاربٌ ، فإنّ (زيداً) يعمل فيه الرفع تعريه عن العوامل اللفظية ، ثمّ إنّ التعري ومعموله الذي هو (زيد) يعملان الرفع في خبره الذي هو (ضارب))[٨]، ودليلهم: أنّ الابتداء عامل معدوم غير ملفوظ به فلا يقوى على العمل في الجزأين وحده[٩].

---

(١) اللمع / ١٠٥.
(٢) توجيه اللمع : ٣٦٤/١.
(٣) شرح التسهيل : ٢٦١/١ ، و ينظر: الهمع : ٣٦٥/١.
(٤) الإنصاف: ٥٨/١.
(٥) اللباب: ١٢٨/١.
(٦) ينظر المقتضب : ٤٠٤/٤.
(٧) أسرار العربية / ٩٠.
(٨) المقتصد في شرح الإيضاح : ٢٥٥/١ - ٢٥٦.
(٩) ينظر الإيضاح في شرح المفصل : ١٨٢/١.

واعترض أبو بركات رأيهم قائلا: ((وأمّا من ذهب إلى أنّ الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر فقالوا: لأنّا وجدنا الخبر لا يقع إلاّ بعد الابتداء والمبتدأ فوجب أن يكونا هما العاملين فيه، إلا أنّ هذا القول وإن كان عليه كثيرٌ من البصريين فلا يخلو من ضعف؛ إذ المبتدأ اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وإذا لم يكن له تأثيرٌ في العمل، والابتداء له تأثيرٌ في العمل، فإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير لا تأثير له))[١]، وقال العكبري: ((قد بينا أنّ المبتدأ لا يصلح للعمل ، فلا يصلح له مع غيره))[٢].

وضعفه ابن يعيش بقوله: ((وذهب آخرون إلى أنّ الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر، قالوا: لأنّا وجدنا الخبر لا يقع إلاّ بعد المبتدأ والابتداء، فوجب أن يعملا فيه، وهذا القول عليه كثيرٌ من البصريين، ولا ينفك من ضعف ؛ وذلك من قبل أنّ المبتدأ اسمٌ والأصل في الأسماء ألا تعمل، وإذا لم يكن لها تأثيرٌ في العمل، والابتداء له تأثيرٌ ، فإضافة ما لا تأثير له الى ما له تأثير لا تأثير له))[٣].

المذهب الرابع : مذهب أبي البركات وابن يعيش العامل في الخبر هو الابتداء بواسطة المبتدأ، قال أبو البركات: ((والتحقيق فيه عندي أن يُقال: إنّ الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ؛ لأنه لا ينفك عنه، ورتبته أن لا يقع إلاّ بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به... فالابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ لا **أنّه** عاملٌ معه ، لأنّه اسمٌ ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل))[٤].

وقال ابن يعيش: ((والذي أراه أنّ العامل في الخبر هو الابتداء وحده على ما ذُكر كما كان عاملاً في المبتدأ ، إلاّ أنّ عمله في المبتدأ بلا واسطة، وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ ، وإن لم يكن للمبتدأ أثرٌ في العمل ، إلاّ أنّه كالشرط في عمله كما لو وضعت ماءً في قدر ووضعتها على النار ، فإنّ النار تُسخن الماء ، فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها ، فكذلك ها هنا))[٥].

والذي يبدو للباحث أنّ رأي أبي البركات، وابن يعيش أقرب إلى الصواب مما ذهب إليه غيرهما، فالابتداء قرينة معنوية عمل في المبتدأ وعمِل في الخبر بواسطة المبتدأ من دون أن يكون

(١) الإنصاف: ٥٧/١.
(٢) اللباب: ١٢٩/١.
(٣) شرح المفصل : ٢٢٣/١ - ٢٢٤.
(٤) أسرار العربية / ٩٠.
(٥) شرح المفصل : ٢٢٤/١.

للمبتدأ عملٌ في الخبر.

المسألة الثالثة: العامل في الفاعل

الفاعل: ((اسمٌ أو ما في تقديره متقدّمٌ عليه ما أُسند إليه لفظاً أو نيةً على طريقة فَعَلَ أو فاعَل؛ وهو أبداً مرفوع أو جارٍ مجرى المرفوع))[١] ، وما في تقديره ؛ أي : ((الذي في تقدير الاسم (أنّ، وأن، وما، وكي) المؤولة بالمصدر إلا أنّ (كي) لا تستعمل فاعلة، تقول : يُعجبني أن تقومَ، ويَسُرني أنّك قائمٌ ، ويَسُرني ما صنعته ؛ أي : صُنعك))[٢].

وقوله: أو ما جرى مجراه يعني بذلك: ((ما جرى من الأسماء والظروف والمجرورات مجرى الفاعل، ومثال ذلك: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، ومررت برجلٍ في الدار أبوه، ومررت برجلٍ عليه عمامته))[٣].

وقد وقع الخلاف في عامل الرفع فيه ؛ فذهب قومٌ منهم ابن جني والجرجاني والأنباري وابن مالك إلى أنّ رافع الفاعل ما أسندَ إليه من فعل، وقد نسبوه إلى البصريين، قال ابن جني: ((وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه))[٤]، وقال الجرجاني: ((أنّ الفاعل رفع، وصفته أن يسند الفعل إليه مقدّماً عليه ، ومثاله : جرى الفرس ، وغَنِمَ الجيش ، ويطيب الخبر، ويخرج عبدالله. وبهذا المعنى الذي ذكرت ارتفع الفاعل لا بأنّه أحدث شيئاً على الحقيقة ، ولهذا يرتفع في النفي إذا قلت : لم يخرج زيدٌ ، كما يرتفع في الإيجاب ، وكذلك أيقوم زيدٌ))[٥].

وقال أبو البركات: ((فإن قيل بماذا يرتفع الفاعل ؟ قيل يرتفع باسناد الفعل إليه ، لا لأنّه أحدث فعلا على الحقيقة ، والذي يدل على ذلك أنه يرتفع في النفي كما يرتفع في الإيجاب ، تقول: ما قام زيدٌ ، ولم يذهب عمرٌو ، فترفعه وإن كنت قد نفيت عنه القيام والذهاب كما لو أوجبته له نحو : قام زيدٌ وذهب عمرٌو وما أشبه ذلك))[٦]، وقال ابن مالك : ((ثمّ بينت أنّ رافع الفاعل هو ما أسند إليه من فعل أو مضمّنٌ معناه))[٧].

---

(١) المقرّب / ٧٧ - ٧٨.
(٢) المقرّب / ٧٧.
(٣) المقرّب / ٧٧.
(٤) اللمع / ١١٩.
(٥) المقتصد في شرح الإيضاح : ٣٢٥/١ - ٣٢٦.
(٦) أسرار العربية / ٩٢ - ٩٣.
(٧) شرح التسهيل : ٤٠/٢.

وذهب العكبري، وابن هشام[١] إلى أنّ رافع الفاعل الفعل المسند إليه، قال العكبري: ((والعامل في الفاعل الفعل المسند إليه وهذا أسدُّ من قولهم : العامل إسناد الفعل إليه ؛ لأنّ الإسناد معنى ، والعامل هنا لفظي))[٢].

يتبين مما سبق أن رأي العكبري وابن هشام فيه نظر؛ إذ الإسناد هو الأولى بالعمل من المسند ويؤيده تسميتك الاسم بعد الفعل المنفي والموجب فاعلاً.

وذهب خلف الكوفي (٢٢٩) إلى أنّ العامل في الفاعل الفاعلية[٣]، ونسبه أبو حيان إلى قوم[٤]

ولم يرتض العكبري هذا القول قائلا: ((الدليل على فساد ما ذهب إليه من أربعة أوجه[٥] :

الوجه الأول: أنّ (إنّ) عاملة بنفسها، وهي نائبة عن الفعل ، فعمل الفعل بنفسه أولى.

الوجه الثاني: أنّ الفعل لفظ مختص بالاسم ، والاختصاص مؤثرٌ في المعنى، فوجب أن يؤثر في اللفظ كعوامل الفعل.

الوجه الثالث : أنّ الموجب لمعنى الفاعلية هو الفعل ، فكان هو الموجب للعمل في اللفظ.

الوجه الرابع : أنّ الاسم قد يكون في اللفظ فاعلاً وفي المعنى مفعولاً به[٢] ، كقولك : (مات زيدٌ) ومفعولاً في اللفظ وهو في المعنى فاعل كقولك : (تصبب زيدٌ عرقاً) ، ولو كان العامل هو المعنى لانعكست هذه المسائل)).

المسألة الرابعة: عامل النصب في خبر(كان)

ذهب أغلب النحاة أنها سُميت ناقصة؛ إذ سائر الأفعال تدل على الحدث والزمن، وإنّما هي تدل على الزمن فقط ، فكانت ناقصة لتجردها من الحدث[٦]، و(كان) تدخل على المبتدأ والخبر فترفع الأول اسماً لها، وهم متفقون على نصبه، وإنّما الخلاف بينهم في عامل نصبه، فذهب الكوفيون إلى أنّ خبر (كان) ينتصب على القطع، أي: على الحال، قال أبو حيان(٧٤٥): ((قال الفراء (٢٠٧): انتصب تشبيهاً بالحال، وعند الكوفيين انتصب على الحال[٧]، ودليلهم: ((الدليل على أنّ خبر (كان) نُصب على الحال أنّ (كان) فعلٌ غير واقع[٨] والدليل على أنّه غير

(١) ينظر شذور الذهب / ١٥٥.
(٢) اللباب: ١٥١/١.
(٣) ينظر : اللباب: ١٥١/١.
(٤) ينظر: الارتشاف:١٨٠/٢.
(٥) اللباب: ١٥١/١ - ١٥٢.
(٦) ينظر: معاني النحو: ١٨٩/١.
(٧) الارتشاف: ٧٢/٢ ، وينظر: شرح التصريح:٢٣٣/١.
(٨) أي غير متعد.

واقع أنّ فعل الاثنين إذا كان واقعاً فإنّه يقع على الواحد والجمع نحو: ضرَباً رجلاً رجلاً وضرَباً رجالاً، ولا يجوز ذلك في (كان) ألا ترى أنّه لا يجوز أن تقول: كانا قائماً وكانا قياماً))[١].

واعترض أبو البركات قائلا: ((قولهم : إنّ الفعل إذا كان واقعاً فإنّ فعل الاثنين يقع منه على الواحد والجمع، نحو : ضرَباً رجلاً وضرَباً رجالاً ، ولا يجوز ذلك في (كان)، فإنّه لا يقال: كانا قائماً وكانا قاعداً، فنقول: إنّما لم يجزْ في (كان) كما جاز في (ضرب)؛ إذ المفعول في (كان) هو الفاعل في المعنى، ولا يكون الاثنان واحداً ولا جماعة ، وإنّما كان المفعول في (كان) هو الفاعل في المعنى، لأنّها تدخل على المبتدأ والخبر فيصير المبتدأ بمنزلة الفاعل والخبر بمنزلة المفعول، ويجب أن يكون الخبر هو المبتدأ في المعنى نحو: زيدٌ قائمٌ، فكذلك يجب أن يكون المفعول في المعنى هو الفاعل؛ لذا امتنع في (كان) ما جاز في معنى (ضرب) لا كما ادعيتم، على أنّا لا نقول: إنّ (كان) بمنزلة (ضرب)، فإنّ (ضرب) فعلٌ حقيقي يدل على حدثٍ وزمان والمرفوع به فاعلٌ حقيقي، والمنصوب به مفعولٌ حقيقي ، وأمّا (كان) فليس فعلاً حقيقياً بل يدل على الزمان المجرد عن الحدث ولهذا يسمى فِعْلَ العبارة، فالمرفوع به مشبه بالفاعل والمنصوب به مشبه بالمفعول لذا سمي المرفوع اسماً والمنصوب خبراً))[٢] ووافقه العكبري في اعتراض رأي الكوفيين بقوله: ((والدليل على انتصابه بـ (كان) أنه اسمٌ بعد الفعل والفاعل، وليس بتابعٍ له، فأشبه المفعول به، ولا يصح جعله حالاً؛ لأنّ الحال لا يكون معرفة ولا مضمراً، ويصح حذفه، وليس كذلك خبر (كان)؛ لأنّه مقصود الجملة ألا ترى أنّه لو قال: كان زيدٌ قائماً، فقال قائلٌ: لا، كان النفي عائداً على القيام لا إلى (كان))[٣]، وذهب البصريون إلى أنّ العامل في خبر (كان) هي (كان) نفسها وأنّ نصبه نصب المفعول به[٤].

وما ذهب إليه البصريون أقرب إلى الصواب، والدليل على انتصابه بـ (كان) أنّه اسمٌ بعد الفعل والفاعل، وليس بتابع له، فأشبه المفعول به[٥].

قال ابن الوراق(٣٨١): ((إن قال قائلٌ: لم وجب لهذه الأفعال أن ترفع الأسماء وتنصب الأخبار وليست بأفعال مؤثرة ، وإنّما يُخبر عنه بها عمّا مضى ، ويُخبر عمّا يُستقبل ، ولا يُخبر أنّه وقع فعلٌ على مفعول ، نحو قولك : كان زيدٌ قائماً ؟ فالجواب في ذلك : أنّ هذه الأفعال

(١) الإنصاف: ٣١٨/٢
(٢) الإنصاف: ٣٢١/١ - ٣٢٢.
(٣) اللباب: ١٦٧/١.
(٤) ينظر: توضيح المقاصد للمرادي : ١٧٧/١.
(٥) ينظر اللباب: ١٦٧/١.

لمّا كانت عبارة عن الجمل وجب من حيث كانت أفعالاً أن يجريَ حكم ما بعدها كحكمه بعد الأفعال ، ولو أبطلنا عملها لحصل بعدها اسمان مرفوعان من غير عطفٍ ولا تثنية ، وهذا لا يوجد له نظير في الأفعال الحقيقية ، فوجب أن ترفع أحد الاسمين ليكون المرفوع كالفاعل وتنصب الثاني ليكون كالمفعول ، فلهذا وجب أن ترفع الأسماء وتنصب الأخبار))[١]، واختار الزمخشري رأي البصريين قائلا: ((لمّا شُبّه العامل في البابين بالفعل المتعدي شُبّه ما عمِلَ فيه بالفاعل والمفعول))[٢]، والذي يدل على أنّ ما ذهب إليه البصريون هو الصحيح ما قاله ابن مالك في شرح التسهيل : ((وإذا دخل شيء من هذه الأفعال على خبر متعدد نصب الجميع ، كما ينصب الخبر الذي لم يتعدد ، فيقال في: هذا حلوٌ حامضٌ ، كان هذا حلواً حامضاً ؛ وذلك أنّ ارتفاع الخبرين فصاعداً ثبت بعامل، أي : الابتداء ، وكان وأخواتها أقوى منه ، ولذلك انتسخ عمله بعملها ، فكما جاز للعامل الأضعف أن يعمل في خبرين فصاعداً، كذلك يجوز للعامل الأقوى، بل هو بذلك أولى))[٣].

ويؤكد صحة ما ذهب إليه البصريون أنّ الحال فضلة، وخبر (كان) عمدة، وانتصابه على معنى العمدة أولى من انتصابه على معنى الفضلة. والله أعلم بالصواب.

* * *

(١) علل النحو: ٣٤٥.
(٢) المفصل:٦٣.
(٣) شرح التسهيل : ٣٢٠/١.

المبحث الثاني

وفيه أربعة مسائل:

المسألة الأولى عامل النصب في خبر (ما)[١] الحجازية

ما يعنينا في هذه المسألة هي (ما) الحرفية النافية العاملة التي تسمى (ما) الحجازية، وقد سُميت (ما) الحجازية لأنّ أهل الحجاز أعملوها عمل (ليس) ، وبلغتهم جاء التنزيل[٢] ، قال تعالى ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾ [المُجَادلة:٢]، وبنو تميم فيجرونها مجرى: هل، فلا تعمل[٣].

قال السيرافي(٣٦٨): ((اعلم أنّ (ما) حرف نفي يليه الاسم والفعل، وقد كان من حكمه أن لا يعمل شيئا ، وذلك أنّ عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال ، وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء ،... وهذا هو القياس فيها ؛ لأنّك تقول: ما قام زيدٌ، كما تقول: ما زيدٌ قائمٌ، فتوليها الاسم والفعل بيد أنّ أهل الحجاز حملوا (ما) على (ليس) ، فرفعوا الاسم بعدها بها ونصبوا الخبر أيضاً كما يرفعون الإسم بـ(ليس) وينصبون الخبر بها ، إذا قالوا : ليس زيدٌ قائماً ، وهم وإن أعملوها عمل (ليس) فهي أضعف عندهم من (ليس)؛ لأنّها فعل و (ما) حرف، ولضعفها عندهم لم يجروها مجرى (ليس) في كل المواضع))[٤].

و(ما) الحجازية تعمل عند أهل الحجاز بأربعة شروط: أحدها: أن يكون اسمها مقدماً وخبرها مؤخراً. والثاني: أن لا يقترن الاسم بـ (إنْ) الزائدة. والثالث: أن لا يقترن الخبر بـ (إلاّ). والرابع : أن لا يليها معمول الخبر وليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً[٥].

وقولهم: لا يليها معمول الخبر وليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً، يعني: أن لا يتقدم معمول خبرها ما لم يكن ظرفاً أو ، مجروراً فإن تقدم وليس بظرفٍ ولا مجرور بطل العمل نحو: (ما طعامك زيداً آكلٌ)[٦]. وقد وقع الخلاف في عامل نصب خبر (ما) الحجازية.

---

(١) لفظٌ مشترك يكون حرفاً ويكون اسماً ، فأمّا (ما) الحرفية فلها ثلاثة أقسام : نافية ، ومصدرية ، وزائدة ؛ والنافية قسمان: عاملة وغير عاملة ؛ والعاملة هي (ما) الحجازية. ينظر الجنى الداني / ٣٢٢ - ٣٢٣.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد:١/٢٣٠.

(٣) ينظر: الكتاب : ١/١٠١.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي : ١/٣٢٢ - ٣٢٣.

(٥) ينظر: شرح قطر الندى:١٤٣.

(٦) ينظر توضيح المقاصد: ١/١٨٧.

فذهب الكوفيون إلى أنّ خبر (ما) إنّما ينتصب بسقوط الخافض وهو الباء، وزعموا أنّ (ما) لا عمل لها، وأنّ المرفوع بعدها باقٍ على ما كان قبل دخولها ؛ لأنّ العرب لا تكاد تنطق بها إلاّ بالباء، فإذا حذفوها عوضوا منها النصب كما هو المعهود عند حذف حرف الجر، وليفرقوا بينالخبر المقدر فيه الباء وغيره[١]، ودليلهم: ((إنّما قلنا إنّها لا تعمل لأنّ القياس في (ما) أن لا تكون عاملة البتَّه... وإنّما أعملها أهل الحجاز لأنّهم شبهوها بـ (ليس) من جهة المعنى وهو شبه ضعيف))[٢]، واعترض السيرافي رأي الكوفيين بقوله: ((وزعم أهل الكوفة أن خبر (ما) إنّما ينتصب بسقوط الخافض وهو الباء، وهذا قولٌ فاسد؛ لأنّا قد رأينا أسماءً تدخل عليها خوافض من الحروف ولا تُنصب بزوالها عنها، كقولك: (كفى بالله شهيداً)، ثمّ تقول: (كفى الله شهيداً) وكقولك : (بحسبك زيدٌ) ثمّ تقول: (حسبك زيدٌ)، وتقول: (ما قام من أحدٍ) و (هل عندك من شيء) فإذا حذفت قلت: (ما قام أحدٌ) و (هل عندك شيء) فليس حذف حرف الجر هو الذي نصبه))[٣].

وردّ أبو البركات قائلا: ((وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين قولهم : إنّ القياس يقتضي أن لا تعمل، قلنا: كان هذا هو القياس، إلاّ أنّه وجد بينها وبين (ليس) مشابهةٌ اقتضت أن تعمل عملها، وهي لغة القرآن ، قال الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ وقال : ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾، وقولهم: إنّ أهل الحجاز أعملوها لشبه ضعيف ، فلم تقو أن تعمل في الخبر. قلنا : هذا الشبه قد أوجب لها أن تعمل عملها وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر، على أنّا قد علمنا بمقتضى هذا الضعف، فإنّه يبطل عملها إذا تقدم خبره على اسمها، أو إذا دخل حرف الاستثناء، أو إذا فُصِلَ بينها وبين معمولها بـ (إنْ) الخفيفة ، ولولا ذلك الضعف لوجب أن تعمل في جميع هذه المواضع))[٤].

واعترض العكبري رأيهم بقوله: ((وقال الكوفيون: خبرها منصوب بحذف حرف الجر، وهذا فاسدٌ لثلاثة أوجه **أحدها**: أنّ هذا يقتضي أنّ حرف الجر فيه أصلٌ، وليس كذلك **والثاني**: أنّ هذا إيجاب العمل بالعدم. **والثالث:** أنّ حرف الجر يُحذف في مواضع، ولا يجب النصب كقولك: بحسبك قول السوء، وكفى بالله شهيداً، وما جاءني من أحدٍ))[٥]، وقال ابن يعيش معترضا عليهم: ((وما قالوه ليس بسديد وذلك لأنّ الباء إن كان أصل دخولها على (ليس)،

(١) ينظر: وشرح التصريح : ١٩٦/١ ، والهمع : ٤٤٧/١ - ٤٤٨.
(٢) الإنصاف: ١٥١/١.
(٣) شرح الكتاب للسيرافي : ٣٢٣/١.
(٤) الإنصاف: ١٥٢/١.
(٥) اللباب: ١٧٥/١.

و (ما) محمولة عليها لاشتراكهما في النفي ، فلا فرق بين الحجازية والتميمية في ذلك. وإن كانت دخلت في خبر (ما) بإزاء اللام في خبر (إنّ) فالحجازية والتممية في ذلك سواء))[١].

ويرى البصريون أنّ (ما) الحجازية تعمل في الخبر ودليلهم: ((أنّها تعمل عمل (ليس)، إذ أشبهتها من وجهين : أحدهما : أنّها تنفي ما في الحال. وثانيهما : أنّها تدخل على المبتدأ والخبر[٢]، قال تعالى : ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾. وأمّا فائدة دخول الباء على خبرها فلوجهين ذكرهما ابن الوراق : أحدهما : التوكيد للنفي ، والثاني : أن تُقدّر أنها جواب لمن قال : إنّ زيداً لقائمٌ ، فالباء أُدخلت بإزاء اللام في خبر (إنّ)[٣].

وقائلٌ يقول : لِمَ كانت الباء أولى بالزيادة من بين سائر الحروف ؟ فالجواب ما قاله ابن الوراق: ((والجواب عن ذلك : أنّها حرفٌ واحد لا تفيد إلاّ الإلصاق ، فلما أرادوا نفي الخبر لـ (ما) أدخلوا الباء على الخبر للإلزاق والمعنى بالباء ، فلهذا كانت أولى من سائر الحروف بالزيادة في هذا الموضع))[٤].

وسائلٌ يسأل: إذا كانت (ما) مشابهة لـ (ليس) معنىً وعملاً فلِمَ لم تُلحق بـ (كان) وأخواتها ؟

والجواب عن ذلك ما ذكره الأشموني حين قال : ((إنّما شُبهت هذه بـ (ليس) في العمل لمشابهتها إياها في المعنى. وإنّما أُفردت عن باب (كان) لأنها حرف وتلك أفعال))[٥].

يظهر للباحث مما سبق أن رأي البصريين هو الأقرب إلى الصواب ، فإذا ثبت أنّها قد أشبهت (ليس) وجب أن تعمل عملها فترفع الاسم وتنصب الخبر ، وقد جاء التنزيل بها[٦].

المسألة الثانية: عامل الرفع في الفعل المضارع

الفعل المضارع: هو ما تعاقب في صدره الهمزة والنون والياء والتاء، ودلّ على الحال والاستقبال[٧]، وذلك قولك للمخاطب (تفعل) ، وللغائب (يفعل) ، وللمتكلم (أفعل)، وله إذا كان معه غيره أو جماعة (نفعل) ، وتسمى الزوائد الأربعة ، ويشترك فيه الحاضر والمستقبل واللام

(١) شرح المفصل : ١/١٢١.
(٢) ينظر: الإنصاف: ١/١٥١ ، وتوجيه اللمع / ١٤٥.
(٣) ينظر علل النحو / ٣٦٢.
(٤) علل النحو / ٣٦٢.
(٥) شرح الأشموني : ١/٣٨٨.
(٦) ينظر أسرار العربية / ١٤٣.
(٧) ينظر التعريفات / ٩٥.

في قولك : (إنّ زيداً ليفعل) مخلصه للحال كالسين أو سوف للاستقبال[١]، وما يميّزه صحة دخول (لم) عليه يقال: لم يضرب[٢].

وقد أُعرب المضارع لعلة وقع فيها الخلاف، فقال البصريون : إنّما يُسأل عن علة إعراب الفعل المضارع، وقال الكوفيون: الأصل في الأفعال الإعراب كالأسماء، وعلى ذلك لا يُسأل عن علة إعراب الفعل المضارع ولا عن علة إعراب فعل الأمر[٣].

وما يعنينا في هذه المسألة الفعل المضارع المعرب الذي اتفق البصريون والكوفيون على إعرابه، وما يعنينا الفعل المضارع المعرب المرفوع، وما هو العامل في رفعه ؟ والذي وقع فيه الخلاف على ثلاثة أقوال:

القول الأول : ما ذهب إليه الكسائي(١٨٩)[٤] من أنّ الفعل المضارع يرتفع بحرف المضارعة، أي بوجود الزائد في أوله. وقد رُدّ من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : قال ابن الوراق : ((فأمّا قول الكسائي فظاهره الفساد ، لأنّ هذه الزوائد لو كانت عاملة رفعاً، لم يجز أن يقع الفعل منصوباً ولا مجزوماً وهي موجودة فيه ؛ لأنّ عوامل النصب لا يجوز أن تدخل على عوامل الرفع ، لأنه لو دخلت عليه لكان يجب أن يبقى حكمها ، فيؤدي ذلك إلى أن يكون الشيء مرفوعاً منصوباً في حال ، وهذا محال ، فلمّا وجدنا هذا الفعل يُنصب ويُجزم والحروف في أوله موجودة علمنا أنّها ليست علة في رفعه))[٥].

الوجه الثاني : لا بد أن لا تدخل عليه عوامل النصب والجزم ؛ لأنّ عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل[٦].

الوجه الثالث: ((أنّ حرف المضارعة صار جزءاً من الكلمة وبعض الكلمة لا يعمل فيها))[٧].

القول الثاني : مذهب الفراء: أنّ رافعه تجرده من الناصب والجازم[٨].

وقد نسب أبو البركات هذا الرأي إلى الكوفيين عامة إلاّ الكسائي، ودليلهم: ((إنّما قلنا ذلك لأنّ الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم، فالنواصب نحو: (أن، ولن، وإذن، وكي) وما أشبه

(١) ينظر المفصل / ٢١٠.
(٢) ينظر: توضيح المقاصد:٢٩٢/١.
(٣) ينظر الإنصاف:٤٤٦/٢ وما بعدها (مسألة: القول في علة إعراب الفعل المضارع).
(٤) ينظر : توضيح المقاصد: ٢٩٧/٢ وأوضح المسالك:٦١/١.
(٥) علل النحو / ٢٦٧ - ٢٦٨ ، وينظر: اللباب: ٢٦/٢.
(٦) ينظر اللباب: ٢٦/٢.
(٧) اللباب: ٢٦/٢.
(٨) ينظر: شرح القطر:٥٧، وشرح التصريح:٣٥٦/٢.

ذلك والجزم نحو: (لم، ولمّا، ولام الأمر، ولا في النهي، وإنْ في الشرط) وما أشبه ذلك، فإذا دخلت عليه هذه النواصب دخله النصب ، نحو : (أُريد أنْ تقومَ ، وإذن أُكرمَك ، وكي تفعلَ ذلك) وما أشبه ذلك، وإذا دخلت عليه هذه الجوازم دخله الجزم، نحو: (لم يَقمْ زيدٌ، ولمّا يذهب عمرٌو، ولِينطلقْ بكرٌ، ولا يفعلْ بشرُ، وإنْ تفعلْ أفعلْ) وما أشبه ذلك، وإذا لم تدخله هذه النواصب أو الجوازم يكون رفعاً ؛ فعلمنا أنه بدخولها دخله النصب أو الجزم ، وبسقوطها عنه دخله الرفع))[١].

وقد ردّ أبو البركات على رأي الفراء الكوفيين عامة بقوله: ((وأمّا قول الفراء فلا ينفك من ضعف، وذلك لأنه يؤدي إلى أنْ يكون النصب والجزم قبل الرفع ؛ لأنّه قال : لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة، والرفع قبل النصب والجزم))[٢].

وفي اعتراض أبي البركات نظر من وجه؛ فإنّه تأوّل كلام الفراء على مراده ، والصحيح أنّ الفراء يرى أنّ الرفع في المضارع هو الأصل فإذا ما دخل عليه ناصب نُصب ، وإذا دخل عليه جازم جُزم. وردّ العكبري قول الفراء من ثلاثة أوجه[٣]:

الوجه الأول : أنّه تعليلٌ بالعدم المحض، وقد أفسدناه في باب المبتدأ.

الوجه الثاني: ما ذكرتموه يؤول إلى ما قلناه إذ يبيّن قوة الفعل باستقلاله وبذلك وقع موقع الاسم.

الوجه الثالث: أنّ ما قاله يفضي إلى أنّ أول أحوال الفعل مع الناصب والجازم ، والأمر بعكسه، وما ذهب إليه الفراء أيّده ابن مالك[٤] وابن هشام[٥] والأشموني(٩٠٠)[٦] والأزهري(٩٠٥)[٧].

والذي يميل إليه الباحث أن تجرده من الناصب والجازم هو الرافع له، قال ابن هشام: ((وأصح الأقوال الأول وهو الذي يجري على ألسنة المعربين يقولون مرفوع لتجرده من الناصب والجازم))[٨].

ويرد ابن هشام على قول الكسائي وغيرهم من النحاة بقوله: ((ويفسد قول الكسائي أن جزء الشيء لا يعمل فيه، وقول ثعلب(٢٩١) أن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة ثم

(١) الإنصاف: ١٠٣/١.
(٢) أسرار العربية / ٥٣.
(٣) اللباب في علل البناء والاعراب : ٢٦/٢.
(٤) ينظر : شرح التسهيل : ٣٢٩/٣.
(٥) ينظر : أوضح المسالك : ١٢٥/٤.
(٦) ينظر شرح الأشموني : ٤٠٦/٣.
(٧) ينظر شرح التصريح على التوضيح : ٢٩٩/٢.
(٨) شرح قطر الندى:٥٧.

يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه ثم يلزم على المذهبين أن يكون المضارع مرفوعا دائما ولا قائل به، ويرد قول البصريين ارتفاعه في نحو هلا يقوم؛ لأن الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض))[١].

وما ذكر العكبري من قوله : إنّ هذا يفضي إلى أنّ أول أحوال الفعل مع الناصب والجازم ، وإنّ أول أحواله الرفع وهو الأصل فيه فإذا سُبق بناصب نُصب ، وإذا سُبق بجازم جُزم.

القول الثالث: مذهب البصريين ؛ فقد ذهب البصريون إلى أنّ الفعل المضارع إنّما يرفع بوقوعه موقع الاسم[٢] ، وقد استدل ابن الوراق لمذهبهم إذ قال: ((وإنّما استحق الرفع لوقوعه موقع الاسم لوجهين[٢]: **أحدهما :** إنّ وقوعه موقع الاسم معنى ليس بلفظ ، وهو مع ذلك متجردٌ من العوامل اللفظية ؛ فمن حيث استحق المبتدأ الرفع أُعطيَ الفعل في هذا الموضع الرفع، **وثانيهما**: أنّه يقع موقع الاسم وحده كقولك: زيدٌ يقوم ، وهو في موضع (قائم) ، أو أن يقع موقع الاسم مع غيره؛ كقولك: أُريد أن تذهبَ ، فهو بمنزلة أُريد ذهابَك، أو أن لا يقع موقع الاسم بنفسه ولا مع غيره كقولك : إنْ تأتني آتِك، وكذلك لم يقمْ زيدٌ؛ ولا يصح أن يقع الاسم موقع ما ذكرنا ويكون بمعناه ، فلمّا كان الفعل قد حصل على الأشياء الثلاثة كان الاسم هو الأصل في الإعراب، وكان وقوع الفعل في موضعه أقوى أحواله فوجب أن يُعطى أقوى الحركات وهو الرفع ، ولمّا كان وقوعه مع غيره موقع الاسم دون ذلك في الرتبة جُعل له النصب ، ولمّا كان وقوعه في موضع لا يصح وقوع الاسم فيه أُعطيَ الجزم))[٣].

وما ذهب إليه البصريون هو مذهب سيبويه الذي قال: ((وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ، وما كان في موضع المبتدأ قولك: (يقول زيدٌ ذاك))[٤].

وقد فسّر لنا السيرافي ما ذهب إليه سيبويه فقال : ((ووقوعه موقع الاسم عاملٌ غير لفظي ، ومنزلته منزلة الابتداء في أنه عامل غير لفظي لا في أنه يرتفع بالابتداء ، والفعل مرفوع سواءٌ كان الاسم الذي وقع الفعل موقعه مرفوعاً أو مخفوضاً ؛ لأنّ وقوعه هذا الموقع هو الرافع له ولو كان إعراب الفعل يتبع إعراب الإسم الذي وقع موقعه صار عامل الاسم عامله ، وما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل ، وعامل الفعل لا يعمل في الاسم))[٥].

---

(١) شرح القطر:٥٧.
(٢) ينظر: شرح القطر:٥٧.
(٣) علل النحو / ٢٦٦.
(٤) الكتاب : ٩/٣.
(٥) شرح الكتاب : ٢٠١/٣.

وما ذكره البصريون لا بد له من وقفة؛ فلا يعقل أنّ مجرد وقوع المضارع موقع الاسم يجعله مرفوعاً. أليس هناك عاملٌ أقوى من هذا العامل حتى ولو كان معنوياً ؟ بلا شك يضعف بوجود العامل المعنوي وهو التجرد من الناصب والجازم. وما ذهب إليه البصريون وسيبويه تابعهم عليه المبرد[١] وابن الوراق[٢] والعكبري[٣]، وغيرهم من النحاة.

وقد ردّ ابن مالك حجة البصريين في شرح التسهيل قائلا: ((واستُدل على صحته بفساد ما قاله البصريون من قِبل أنّ الرافع للمضارع لو كان وقوعه موقع الاسم لما ارتفع بعد (لو) وحروف التحضيض لأنّها مختصةٌ بالأفعال، فليس المضارع بعدها في موضع الاسم وقد رفعوه بعدها نحو: لو يقوم زيدٌ قُمتُ ، وهلا تفعل ذاك. فعُلمَ أنّ الرافع له ليس وقوعه موقع الإسم ، فوجب أن يكون تجرده من الناصب والجازم...))[٤]. وقال أيضا: فإن قيل: لا نسلم أنّ الرافع للمضارع لو كان وقوعه موقع الاسم لما ارتفع بعد هذه الحروف؛ لأنّ المراد موقعه الموضع الذي هو للاسم بالجملة، وما بعد هذه الحروف هو للاسم بدليل هلا زيدٌ قام، فإذا وقع فيه المضارع استحق الرفع للعلة المذكورة، **فالجواب:** لا يخلو مرادكم بموقع الاسم إمّا أن يكون الموضع الذي هو للاسم في الأصل، أو في الاستعمال، أو في أحدهما، وأياً ما كان يلزم منه بطلان قولكم : رافع المضارع وقوعه موقع الاسم؛ إذ ينتقض على الأول بالرفع بعد حروف التحضيض قطعاً لأن موضعه ليس للاسم في الأصل، وعلى الثاني بالرفع بعد (كاد) ، لأنّ موضعه ليس للاسم في الاستعمال، وعلى الثالث بالجزم بعد (إنْ) الشرطية ، فإنّ موضعه هو للاسم في الاستعمال كما قي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبَة:٦]، فلو كان رافع المضارع وقوعه موقع الاسم في الجملة ، ما كان بعد (إنْ) الشرطية إلاّ مرفوعاً، فحين لم يُرفع عُلم أنّ رافع المضارع ليس وقوعه موقع الاسم ، فتعيّن أن يكون خلوه من الناصب والجازم كما قال الكوفيون[٥].

(١) ينظر المقتضب : ٣٧٦/٣
(٢) ينظر علل النحو / ٢٦٦.
(٣) ينظر اللباب: ٢٥/٢.
(٤) شرح التسهيل : ٣٢٩/٣.
(٥) ينظر: شرح التسهيل : ٣٢٩/٣.

المسألة الثالثة عامل الجزم في جواب الشرط:

الأدوات الجازمة تدخل على الفعل المضارع فتجزمه، ومنها ما يجزم فعلا واحدا كما في قوله تعالى: ﴿**لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنَا**﴾(١)، ومنها الذي يجزم فعلين كـ (إنْ) قال تعالى : ﴿**وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم**﴾(٢) و(من) قال تعالى: **(مَن يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ**﴾(٣)، و(ما) قال تعالى: ﴿**وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ**﴾(٤) وغيرها من الأدوات.

وقد اتفق البصريون والكوفيون على أنّ فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط ، وقد وقع الخلاف بينهم في الجازم لجواب الشرط، فقال الكوفيون أنّ جواب الشرط مجزوم على الجوار ودليلهم قولهم: ((مجزوم على الجوار لأنّ جواب الشرط مجاور لفعل الشرط لازمٌ له، لا يكاد ينفك عنه، فلمّا كان بهذه المنزلة في الجوار حُمل عليه في الجزم... والحمل على الجوار كثير، قال تعالى: ﴿**لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ**﴾(٥) الدليل قال: (والمشركين) بالخفض على الجوار، وإن كان معطوفاً على (الذين) فهو مرفوع لأنّه اسم (يكن)...))(٦).

واعترض أبو البركات عليهم بقوله: ((إنّ ما ذهبوا إليه ليس بصحيح ؛ لأنّ الحمل على الجوار قليل يُقتصر فيه على السماع ولا يُقاس عليه لقلته))(٧)، وقال أيضا: ((أمّا احتجاجهم بقوله تعالى : ﴿**لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ**﴾، فلا حجة لهم فيه ؛ لأنّ قوله : (والمشركين) ليس معطوفاً على (الذين كفروا) وإنّما هو معطوفٌ على قوله (من أهل الكتاب) فدخله الجر لأنه معطوفٌ على مجرور لا على الجوار))(٨).

واعترض العكبري عليهم بقوله: ((وأمّا الإعراب على الجوار فلا يُصار إليه إلاّ عند الضرورة))(٩).

وقد اختلف البصريون في الجازم لجواب الشرط على أقوال ثلاثة:

القول الأول : قول الفراهيدي(١٧٠) وسيبويه، قال سيبويه: ((اعلم أنّ حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله، وزعم الخليل أنّك إذا قلت: (إنْ تأتني آتك)، فـ(آتك) انجزمت

(١) سورة التوبة من الاية: ٤٠.
(٢) سورة البقرة : من الآية ٢٨٤.
(٣) سورة النساء : من الآية ١٢٣.
(٤) سورة البقرة : من الآية: ١٩٧.
(٥) سورة البينة : من الآية: ١.
(٦) الإنصاف: ١٤٥/٢.
(٧) أسرار العربية / ٣٠٠.
(٨) الإنصاف: ١٥٠/٢.
(٩) اللباب: ٥٢/٢.

بـ(إنْ تأتني) كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر حين قلت: (ائتني آتك))[١]، وقال في موضع آخر: ((إنّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب (إنْ تأتني) بـ(إنْ تأتني)، لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء كما أنّ (إنْ تأتني) غير مستغنية عن (آتك))[٢].

ودليلهم في ذلك ((إنّما قلنا ذلك لأنّ حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط ، فلا ينفك أحدهما عن صاحبه ، فلمّا اقتضياه معاً وجب أن يعملا فيه معاً))[٣].

ورأيهما لا يخلو من ضعف ؛ قال السيوطي(٩١١): ((ورُدّ بأنّ الجار لا يقتضي معمولين، والجازم يقتضيهما فيعمل فيهما ، وبأنّ كل عامل مركب من شيئين لا يجوز حذف أحدهما كـ(إذما)، و(حيثما)، وقد يحذف فعل الشرط دون الأداة فدلّ على انّ العامل ليس مركباً منهما، وبأنّ الجازم لا يُحذف معموله والجواب يجوز حذفه ، فلو كان العامل مجموع الأداة والشرط لزم إبقاء الجازم مع حذف معموله بخلاف ما إذا كان العامل الأداة وحُذف ؛ فإنها تكون قد أخذت معمولاً واحداً))[٤].

القول الثاني: قول بعض البصريين أنّ العامل في جواب الشرط هو الأداة وحدها ونسبه أبو البركات إلى البصريين عموما[٥]، وهو رأي السيرافي قال معقباً على كلام سيبويه: ((وقوله: وينجزم الجواب بما قبله، ويجوز أن يكون بجملة ما قبله ، وهو (إنْ) والشرط ، ويحتمل أن يكون بـ (إنْ) وحدها ؛ والاختيار عندي أن يكون بـ (إنْ) وحدها))[٦].

وذكر العكبري هذا الرأي ونسبه إلى البصريين، وقد وافقهم عليه، قائلا: ((وحجة الأولين أنّ (إنْ) تقتضي الفعلين فعملت فيهما كالابتداء وككان وإنْ وظننت))[٧].

القول الثالث: قول بعض البصريين: ((أنّ حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط))[٨].

واعترض العكبري على القول الأول الذين جعلوا العامل في جواب الشرط حرف الشرط وفعل الشرط كما اعترض على القول الثالث الذين جعلوا فعل الشرط هو العامل في جواب الشرط

---

(١) الكتاب : ٣/٧٢.
(٢) الكتاب:٣/١٨٠.
(٣) الإنصاف: ٢/١٤٩.
(٤) الهمع: ٢/٥٥٩.
(٥) ينظر: أسرار العربية:٢٩٩.
(٦) شرح الكتاب : ٢/٢٦٣.
(٧) اللباب: ٢/٥١.
(٨) ينظر: توضيح المقاصد والمسلك : ٢/٣٣٩.

قائلا: ((إنّ عمل الفعل في الفعل غير سائغ لأنّ الفعل لا يقتضي الفعل، ولا عمل بدون اقتضاء العامل للمعمول ، وهذا يمنع أن يعمل وحده أو مع غيره))[١].

والذي يظهر مما سبق أن العامل في جواب الشرط هو حرف الشرط بواسطة فعل الشرط، قال أبو البركات: ((والتحقيق عندي أن العامل في جواب الشرط هو حرف الشرط بواسطة فعل الشرط ؛ لأنّه لا ينفك عنه ، فحرف الشرط يعمل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط لا به...))[٢].

(١) اللباب: ٥٢/٢.
(٢) الإنصاف: ١٤٩/٢.

الخاتمة

يُعدّ اللباب من كتب الخلاف بين النحويين من لدن عصر سيبويه إلى عصر المؤلف.

يورد الاعتراضات بشكلٍ سلسٍ من دون تعقيد، وعندما يذكر مسألة نحوية في اعتراضاته يبين فيها وجهين أو أكثر.

كان غالباً ما يورد رأي سيبويه إذا كان لسيبويه رأيٌ في المسألة ، وكان غالباً ما يتبناه.

عندما يذكر مسألة معينة يبين القول فيها مرجحا رأيه بين أئمة النحاة، مستندا في ذلك على الأدلة الواضحة.

يعد العكبري عالما من علماء النحو في عصره إلا أن كتابه اللباب قلَ دارسوه وقل الاهتمام به بين طلبة العلم.

* * *